الدورة الثانية من ندوة "عاصفة المعرفة"

مركز عيسى الثقافي

البحرين – 28 مارس/آذار 2016

أي استراتيجية لمكافحة التهديد الإرهابي؟

تهدف هذه المحاضرة إلى عرض المقاربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب وتسليط الضوء على التهديدات المرتبطة بتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، وذلك من أجل فهم مرجعيتها الإيديولوجية بشكل أفضل والوقوف على الفوارق بينها وبين تنظيم "القاعدة" وإماطة اللثام عن إستراتيجيتها في تعبئة الشباب واستقطابهم. وتسعى المحاضرة أيضا إلى تقديم حلول وطنية وإقليمية ودولية كفيلة باستئصال تهديدات "تنظيم داعش".

مكافحة الإرهاب والأصولية العنيفة: مقاربة مغربية متعددة الأبعاد

أضحت المملكة المغربية منذ سنوات هدفا للتنظيمات الإرهابية بحكم اختياراتها المجتمعية ودعمها الراسخ للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب بأشكاله المتعددة. كما يطرح تواجد عدد كبير من المقاتلين المغاربة في صفوف هذا التنظيم بحدة مسألة عودتهم إلى البلاد، ويقتضي اتخاذ الإجراءات المناسبة.

ومن أجل مواجهة الخطر الإرهابي وبفضل الرؤية الثاقبة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أطلقت المملكة المغربية منذ سنة 2004 سياسة متعددة الأبعاد أعطت نتائج جيدة ومعترف بها على الصعيد الدولي. وتشمل هذه السياسة المكونات الأساسية التالية:

- إعادة تنظيم الحقل الديني انطلاقا من سنة 2004 بقصد وقاية المملكة من التطرف والإرهاب وحماية هويته القائمة على الاعتدال والانفتاح والتسامح.

- إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية شهر مارس/آذار 2005 من أجل محاربة الفقر والهشاشة والأمية والإقصاء الاجتماعي، وهي كلها من الأسباب الضمنية للإرهاب.

- تعزيز سيادة القانون عبر تبني دستور جديد سنة 2011، وهو دستور يكرس حقوق الإنسان ويدعو إلى احترامها.

- تقوية الترسانة القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال.

- افتتاح معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات المغاربة والأجانب، وخصوصا المنحدرين من البلدان الأفريقية والأوروبية.

وتم أيضا اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات على الصعيد الأمني، ولاسيما تنصيب مؤسسات متخصصة وتعبئة الموارد البشرية والمادية وقياس التحديات والمخاطر، ومن بينها:

- إنشاء المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، حيث تعتبر مكافحة الخلايا الإرهابية واحدة من أهم المهام الملقاة على عاتقه.

- خلق وحدات متخصصة في محاربة الإرهاب من أجل تعزيز مشاعر الأمن لدى المواطنين والزوار الأجانب.

- إنشاء قسم تابع لإدارة الدفاع الوطني مكلف بمكافحة الجريمة الرقمية وحماية البنيات التحتية الحساسة للبلاد.

- تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح الاستخباراتية وقوات الأمن الداخلي.

- تطوير التعاون الدولي، الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، من أجل تبادل المعلومات والتعزيز المتبادل للقدرات.

كما قام المجلس الأعلى للعلماء مؤخرا بإصدار فتوى تفسر المعنى الشرعي للجهاد بقصد تفادي الخلط بين الإرهاب والجهاد كما هو منصوص عليه في القرآن الكريم.

احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، شرط ضروري من أجل التصدي لانتشار الجماعات الإرهابية

تستند المقاربة الأمنية المغربية على شرعية القانون الدولي، وتنبني على احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية. فعلاوة على الدور الفعال الذي يلعبه المغرب داخل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، يقدم البلاد دعما فعليا لمسلسل الانتقال السياسي في ليبيا، ويدافع بقوة عن شرعية السلطة في اليمن.

ولم تفتأ المملكة تذكر أن الإرهاب يتغذى على هشاشة الدول وأن الطروحات الانفصالية أقصر الطرق لميلاد كيانات غير قادرة على تحمل واجبات الدول الأساسية. ويشكل حضور المغرب الشرعي في أقاليمه الجنوبية آخر حاجز أمام انتقال التهديد الإرهابي المستشري في منطقة الساحل نحو المنطقة الأطلسية.

ويعد الهاجس السالف الذكر أهم الاعتبارات التي تأسس عليها مشروع الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب من أجل حل عادل ونهائي للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية. وتنسجم هذه المبادرة، التي أشاد بجديتها ومصداقيتها العديد من الفاعلين الإقليميين والدوليين الوازنين، مع الأوراش التنموية المهيكلة التي رأت النور في جنوب المغرب.

وبالموازاة مع الجهود التنموية المبذولة في الأقاليم الجنوبية، ينادي المغرب بشدة إلى قيام منطقة مغاربية مفتوحة ومتحررة من المواقف الجامدة والحسابات السياسية الضيقة. حيث تعتبر المملكة أن وجود منطقة مغاربية موحدة ضروري لتعزيز العمل العربي المشترك، وأن ذلك أحد شروط حفظ السلام والاستقرار وضمان الازدهار المشترك في منطقتنا.

مقترحات من أجل مكافحة "داعش" في العالم العربي

يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية خطرا دوليا بحجم غير مسبوق. وقد قام على أساس مشروع دولة، ويتميز عن الحركات الإرهابية الأخرى، ولاسيما القاعدة، بمرجعيته الإيديولوجية الرامية إلى قيام الخلافة. وينفذ التنظيم أنشطة التعبئة والاستقطاب عبر سياسية تواصلية مبنية على الإقناع وبلغات متعددة، مما مكنه من الانتشار بسرعة وجعل له قاعدة عريضة من المتتبعين، حتى في أوساط غير المسلمين.

وتشكل سيطرة تنظيم "داعش" على مناطق شاسعة في العراق وسوريا، علاوة على تحكمها في مناطق إنتاج البترول في ليبيا وعملياتها المنسقة مع تنظيم "بوكو حرام" في منطقة الساحل، تهديدات حقيقية من شأنها قلب التوازنات الجيوسياسية الإقليمية.

وعلاوة على الجهود العسكرية، يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات من أجل مكافحة الجماعات الإرهابية بشكل عام، وتنظيم "داعش" على وجه الخصوص، من بينها:

- ضمان الترابط الفعال بين مختلف مكونات منظومة مكافحة الإرهاب، أي الأبعاد الأمنية والدينية والسوسيو-اجتماعية.

- إعطاء مقاربة النوع الأهمية التي تستحقها بحكم تنامي المد الجهادي في أوساط النساء. وندعو في هذا الباب إلى تقوية أنشطة تأطير النساء على يد المرشدات من أجل إجهاض مشروع "التجمع العائلي" التي يدعو إليه تنظيم "داعش" ويشجعه.

- تشجيع عقيدة قائمة على الإسلام المعتدل والوسطي بقصد تعزيز مقاومة المجتمع العربي للتيارات المتطرفة. ويجب أن يكون مضمون هذه العقيدة واضحا وسهل التناول والانتشار في أوساط الجمهور العريض، وخصوصا الفئات الهشة والمعوزة. ويجب أن يساهم في هذه الجهود فاعلون جدد قادرون على نشر هذا الخطاب الجديد الهادف إلى تفكيك عقيدة "داعش". ونقترح هنا الاستعانة ب"أئمة سيبيريين" على الأنترنيت من أجل تقوية الأنشطة المنظمة في المساجد واستكمالها.

- الهجوم بشدة وحزم على شبكة نقل المعلومات الجهادية، المرئية منها والمكتوبة، من أجل وقف عملية الانتشار، علما أن التواصل هو أهم أسلحة تنظيم "داعش".

ويتعين في الختام إطلاق حملات للتوعية والتأطير الديني في السجون من أجل إقناع الجهاديين على مراجعة أفكارهم الخاطئة عن الإسلام. حيث لوحظ أن السجون تربة خصبة لانتشار الإيديولوجيات الراديكالية والتعارف بين المتطرفين.